صفحتنا على فايس بوك: www.facebook.com/Mundas.News

المندس أخبار NEWS

العدد السادس ٤ - ١١- ٢٠١١

خبر صادق يهزم ألف منافق

جريدة أسبوعية صدى للثورة السورية صادرة عن مجموعة من الشباب السوري المستقل بالتعاون مع حركة شباب 17 نيسان للتغيير الديمقراطي

الأسير المحرر وئام عماشة يهتف للحرية الكبرى مع أهالي الجولان

أخبار .... أخبار .... أخبار .... أخبار .... أخبار .... أخبار .... أخبار.... أخبار ....

موظفو القطاع العام يشتكون من تخفيض تعويضاتهم، ووزير المالية ينفي

يشتكي الكثيرون من موظفي القطاع العام من تخفيض المكافآت الخاصة بهم ومن تعويضات طبيعة العمل وتعويضات الإجازات السنوية، على عكس ما صرح به الدكتور محمد جليلاتي وزير المالية الذي أكد أن كتلة الرواتب والأجور زادت من ١٥٥ مليار ليرة في موازنة العام ٢٠١١، إلى ٢٠٩ مليارات ليرة في العام ٢٠١٢، وبالتالي لا يوجد ما يدعو إلى إعطاء منحة بمناسبة عيد الأضحى لما ستسببه من آثار تضخمية في ظل الظروف الاقتصادية التي تعيشها سوريا.

ميقاتي: يقر بخطف معارضون سوريون في لبنان منذ أشهر

أكد رئيس وزراء لبنان نجيب ميقاتي في حديث مع محطة BBC أنه تم اختطاف معارضين سوريين في لبنان، مشيراً إلى أن هذه الأعمال تمت قبل أشهر وقبل أن تتشكل الحكومة، وعن ما أظهره التحقيق من "تورط للبعثة الدبلوماسية السورية" في عمليات الخطف، قال "القضاء يقوم بواجبه كاملا في هذا الإطار ونحن ندعمه. (...) نحن نقوم بكل الإجراءات القانونية المطلوبة».

افتتاحية العدد

أكد القرار الذي تشكلت بناءً عليه اللجنة الوزارية المعنية بمتابعة الأوضاع في سوريا على العمل على إجراء مؤتمر لحوار وطني شامل "من أجل تحقيق التطلعات المشروعة للشعب السوري والتغيير المنشود"، ومع هذا لم تلق هذه المبادرة الاستحسان المطلوب لدى الشارع، وما يجري على الأرض حتى اليوم، وسقوط عشرين شهيداً يوم الخميس يثبت أن النظام لم يتعامل حتى الآن مع هذه المبادرة بالجدية الكافية، وهذا ما توقعه الكثيرون في ظل غياب الضمانات المقدمة من قبل النظام، وفي ظل النصوص الفضفاضة التي لا تحدد أي جداول زمنية أو آليات تطبيق، ليبق الحكم على المبادرة رهناً بعزيمة المتظاهرين على الأرض ورعونة الآلة العسكرية للنظام.

منذ البداية، وقفت المبادرة موقف الوسط بين النظام من جهة، وبين الشعب الثائر والمعارضة من جهة أخرى، فقد تجاهلت المطلب الملح للنظام في وقف المظاهرات بحجة إفساح المجال لتطبيق الإصلاحات، كما أنها لم تتطرق إلى موضوع محاكمة المسؤولين عن المجازر المرتكبة بحق الشعب الأعزل، هذا ما قد يجعلها فرصة جديدة من الصعب تمويضها، فأولوياتنا هي وقف العنف وحماية الشعب الأعزل، إذ لا يمكن أن تلوم من يعيش في حمص أو درعا أو حماه على طلبه للحظر الجوي والحماية الدولية، ولكن هذا لا يعفي النخبة القيادية في المعارضة في تحديد موقفها من المبادرة وفي دورها في توجيه الحراك وقيادته، فلا يمكن أن نقبل أن يترك المعارضون الإجابة دائماً بأن هذا ما يريده الشعب، وإلا فلم كل هذه المؤتمرات و الهيئات والمجالس؟؟

يعترض الكثيرون على الحوار وكأنه يعني خيانة الدم السوري، إن الحوار لن يبدأ إلا بعد خمسة عشر يوماً على النظام أن ينفذ خلالها باقي شروط الاتفاقية المتمثلة في إطلاق سراح المعتقلين، ووقف المظاهر المسلحة، والسماح بمنظمات الجامعة العربية وأجهزة الإعلام العربية والدولية بالدخول إلى سوريا وتغطية الأحداث عن كثب، وكأن هذا لا يعني سقوط النظام، حتى لا يبقى أمامه إلا التفاوض على نقل السلطة.

بكل الأحوال، حتى وإن لم تقدم هذه المبادرة أي جديد على صعيد وقف القتل أو الحوار على نقل السلطة، وإن كانت تهديدات الجامعة العربية المبطنة محض كلام، فإن المكسب سيكون حتماً في صالح الثورة، فعدم الالتزام بالاتفاق من جانب النظام، سيزيد هذا النظام عرياً وخزياً ولا أبالغ إن قلت أن هذا هو الهدف الممكن الوحيد من مثل هذه الاتفاقية، كما أنني لا أبالغ إذ أقول أن النظام غدر بأجهزة إعلامه وأبواقه وحتى بالمنحبكجية بالموافقة على الاتفاقية بكل شروطها، فأي حجج سيبقي لهم؟؟ كيف سيبررون التنازل مع وجود الدعم الروسي والصيني؟ كيف لهم أن يبرروا الموافقة على سحب الآليات العسكرية في ظل وجود العصابات المسلحة؟

ملف العدد:

هيئة التنسيق والمجلس الوطني....أحلاهما مر

كنا قد وعدناكم بتقديم ملف عن المعارضة ودورها الغائب، ولظروف يصعب التطرق إليها اضطررنا للتوقف عن النشر، ومع التنويه إلى أن المعارضون الذين طلبنا إجابتهم عن البعض الأسئلة اعتذروا بحجة "ضيق الوقت"، هذا الوقت الذي لا نعلم ما يفعلون به، فبعد طول انتظار استطاعت المعارضة السورية التجمع في كيانين أساسيين هما: هيئة التنسيق الوطنية في سوريا والمجلس الوطني المتشكل في اسطنبول، حيث ضمت هيئة التنسيق بشكل أساسي الجزء الأكبر من قوى المعارضة الداخلية و«جزء» من التنسيقيات، بينما ضم المجلس الوطني الجزء الأكبر من المعارضة الخارجية و«جزء آخر» من التنسيقيات، وترك كلا الطرفين الباب مفتوحاً لانضمام من أراد إليه، وسار المجلس الوطني على خطا المجلس الانتقالي الليبي في اعتبار نفسه الممثل الوحيد للشعب السوري وسعى إلى انتزاع الاعتراف الدولي به، وخرجت المظاهرات المؤيدة له والمعترفة بتمثيله، بينما عاب الشعب السوري على قوى هيئة التنسيق استعمالها لعبارة «إسقاط النظام الأمني الاستبدادي" ودعوتها للانتقال السلمي للسلطة باعتباره التفافاً على مطالب الشعب والثورة، وأفضت الأحوال إلى عدم انضمام الأول للثاني أو الثاني للأول، وكأن طلب السوريين كان تجذير الخلافات وتعميقها لا حلها والتعالي عليها.

ومع الحرص على الابتعاد عن الانتقاد وتأجيل الفصل في أحقية التمثيل وواقعية الرؤية إلى ما بعد سقوط النظام وترك الخيار لصناديق الاقتراع، لا يمكننا إلا أن نقول أن ما هو مطلوب من كافة أطياف المعارضة سواء من هيئة التنسيق أو من المجلس الوطني هو الوحدة والوحدة والوحدة، ليكونوا أكثر قدرة على تشكيل عامل الضغط الإيجابي على النظام ودفعه في الدرجة الأولى إلى وقف العنف ضد الشعب وبالتالي منع الثورة من الانزلاق نحو العنف والتسلح، كما ينبغي العمل منذ لحظة التأسيس على تخفيف آلام ضحايا الثورة بكل أشكالهم بما يحافظ على الروح العالية لدى الشعب، **والتوقف عن المراهقة السياسية، فالعمل السياسي اليوم قد تخطى مرحلة التوقيع على بيان أو كتابة مقال**، كل هذا مطلوب قبل أن ندخل في تفاصيل الأمور ومتاهات الآليات والنظريات.

يعلم الجميع أن المعارضة أضاعت من يدها فرصاً عديدة كان من الممكن، لو أحسنت استغلالها، أن تغير من الواقع الحالي، وإن كان الندم لا ينفع فعلينا الاستفادة مما مضى، وليتفطن المعارضون إلى أن القرارت التي ستخذونها في المستقبل القريب قد ترفعهم أو تهبط بهم، **فالشعب الذي رفع اللافتات لنصرتهم ذات جمعة، يمكن أن يرفع اللافتات لإسقاطهم ذات جمع.**

تشكل المجلس الوطني...فماذا بعد؟

لم يقدم المجلس حتى هذه اللحظة خطته للأيام والأسابيع وربما الأشهر القادمة، ولذلك فالمنتظر منه أكثر مما تقدم حتى الآن. وفي مقاله المنشور الأحد ٢-١٠ في جريدة الحياة يجيب المثقف المعارض ياسين الحاج صالح عن الكثير من النقاط التي على المجلس أخذها بجدية لينجح في المهمة التي وضع نفسه أمامها.

المجلس الوطني السوري وتحدياته الملحّة

من شأن تشكل المجلس الوطني السوري الذي أُعلن في إسطنبول أن يكون خطوة إلى أمام في مسار الثورة السورية إذا تلته خطوات أخرى مهمة

أولاها إقامة صلات وثيقة وكثيفة مع الثورة في الداخل، بما يتيح للمجلس أن يكون على بيّنة من التطورات الميدانية والسياسية والنفسية الجارية على الأرض من جهة، وأن يكون أقدر على التأثير على سير هذه التطورات في الاتجاهات الموافقة للمصلحة العامة للثورة من جهة ثانية، وبما يتيح له كذلك تقدير أشكال الدعم اللازمة للثورة. هذا واجب أول لا يعلوه واجب.

في المقام الثاني تمس الحاجة إلى بلورة رؤية واضحة ومفصلة عن سورية الجديدة التي يتطلع إليها المجلس. تفجرت الثورة السورية من أجل الحرية والكرامة والعدل. هذا كلام يتعين أن يترجم إلى تصورات واضحة في شأن مستقبل سورية. لا بد مثلاً من بيان أسس الدولة المدنية الديمقراطية التي تكلم عليها بيان تأسيس المجلس، وكذلك المقتضيات السياسية والدستورية والقانونية والمؤسسية للمواطنة المتساوية التي أشار إليها البيان أيضاً.

الشعب الذي رفع اللافتات لنصرتهم ذات جمعة، يمكن أن يرفع اللافتات لإسقاطهم ذات جمع.

تفجرت الثورة السورية من أجل الحرية والكرامة والعدل. هذا كلام يتعين أن يترجم إلى تصورات واضحة في شأن مستقبل سورية

وسيكون حيوياً أن يوفر المجلس للعاملين في إطاره وللرأي العام في البلد سجلاً وافياً، غير ملزم بالضرورة لجميع قواه، من المعلومات والدراسات والتحليلات والخطط عن مختلف جوانب الحياة العامة في البلد.

والمجلس مدعو لأن يكون مركز مبادرات عملية وسياسية تخاطب السوريين في الداخل والخارج، وتعمل على تنظيم قواهم وطاقاتهم بأفضل صورة ممكنة، واقتراح سبل مقاومة اجتماعية ومدنية مساندة أو مكملة أو بديلة وفق الحالات والمدن والبؤر الاحتجاجية، من الإضرابات إلى المقاطعة إلى العصيان المدني. وقد يلزم أن توجه بعض هذه المبادرات إلى قطاعات بعينها من المجتمع السوري، مدن محددة، أو قطاعات اجتماعية محددة (تجار، موظفين، طلاب جامعات، مدارس، الجيش، النساء...).

من القضايا المربكة اليوم ما يتصل بالحماية الدولية للمدنيين والتدخل الدولي والحدود بينهما. وعدا أنه لا يبدو أن القوى الدولية المعنية بالأمر في وارده اليوم من قريب أو بعيد، فإن من شأن تجريب أشكال مقاومة إضافية والعمل على أقصى تفعيل لطاقات الداخل أن يتيح كسب مزيد من الوقت في مواجهة النظام. المسألة مسألة وقت وعض أصابع، وحسن سياسة المجلس الوطني السوري قد يعيد كسب الوقت إلى صف الثورة. وهذا كله لا يقتضي سحب فكرة الحماية الدولية للمدنيين. ستكون الفكرة أقوى تأثيراً إذا صدرت عن المجلس بعد استنفاد خيارات أخرى.

ليس من الصعب بناء ملف كامل وحَسَن التوثيق عن جرائم النظام، منذ بداية الثورة، من أجل تقديمه للأمم المتحدة والمنظمات الدولية وكل الحكومات في العالم، على أن يتم تحديثه وإغناؤه بصورة مستمرة. هذا نشاط شبابي، يمكن أن يتولاه بكفاءة شبان في الداخل والخارج. من المهم في هذا السياق أن يعتمد المجلس مبدأ التخصص. فبدل أن نقوم كلنا بالشيء نفسه في كل وقت، يتعين أن نستفيد من مزايا تقسيم العمل وفق قدرات الأشخاص ومؤهلاتهم.

من المهم أيضاً أن تكون للمجلس أداة إعلامية موثوقة، جريدة جدية وموقع إنترنت يجري تحديثه باستمرار، هذا يقتضي من قوى المجلس ألا تتعامل معه كقطاع عام.

ويتصل بهذا وجوب الحفاظ على وحدة التوجهات العامة داخل المجلس، وتجنب التشويش الذي قد تتسبب فيه المواقف المتضاربة. الجمهور السوري اليوم شديد التنبه وواع لما يجري حوله وفي شأنه المشترك، والملايين من السوريين على بيّنة اليوم من الفوارق الدقيقة في المواقف والتعابير، وحتى النبرات، ولن (تمشي عليه) تمويهات لفظية للمواقف والتفضيلات الفعلية. وهو يراقب الجميع وجاهز لسحب الثقة من أي شخص أو تيار لا ينضبط سلوكه بمصلحة الثورة التحررية.

وأخيراً التواضع في العمل والتعامل والكلام. بعض المتكلمين لديهم إجابة عن كل سؤال. هذا ليس غير ممكن فقط، وإنما هو غير لازم.

في المحصلة، تشكيل المجلس الوطني السوري، السيد، بداية عمل طويل وكبير، أكثر مشقة من تشكيل المجلس ذاته.

يظهر السوريون، والعرب عموماً، طاقات كبيرة كأفراد، ونسبة الأفراد الأذكياء قد تكون مميزة. لكن ذكاءنا الجمعي متواضع، وقد يكون من الأشد تواضعاً في العالم. لا يكاد يجتمع اثنان منا إلا وشيطان التنافس السلبي ثالثهما. هذه مشكلة عريقة، لا تعالج بين ليلة وضحاها. وهي إحدى ركائز الاستبداد في حياتنا السياسية والاجتماعية. لذلك سيكون امتحاناً مهماً للمجلس الوطني السوري وللمعارضة السورية أن تعمل للتغلب على هذا المرض الاجتماعي في صفوفها أولاً. نحن اليوم في ثورة، وينبغي ألا يكون تطلباً شاقاً من أحد إصلاح مألوفه الفكري والسياسي، واللغوي، إن لم يكن الثورة عليه.

نحو دولة مدنية ديمقراطية:

لماذا الحاجة للدولة المدنية الديمقراطية؟؟

حرص نظام الأسد منذ استيلائه على السلطة منذ أكثر من أربعة عقود، على تدمير كافة جوانب الحياة المدنية، حيث استطاع إن يفرض دستورا جرد المجتمع من كل أشكال الحراك المدني والسياسي بما تضمنه من بنود وتشريعات احتكرت الحياة السياسية لحزب السلطة، ووضعت النقابات والاتحادات وكافة أشكال الحراك المدني تحت سلطة النظام وحزبه، مما جردها من أي دور فعال في الدفاع عن حقوق الشرائح الاجتماعية المنضوية في إطارها من عمال وفلاحين وطلاب، وأبعدها عن دورها الرقابي على عمل المؤسسات وتنفيذ القوانين، واحتكر الإعلام وأمم الأقلام بما ضمن له تعتيما عاما وشاملا على كل ما يمارسه من جرائم اقتصادية وسياسية في حق المجتمع، وهيمن على القضاء وأفقده استقلاليته لدفن أي محاولة لإحقاق العدل ومحاسبة المقصرين، ودعّم قوانينه وتشريعاته الدستورية بقوانين استثنائية تعسفية «كقانون الطوارئ» وبسلسلة متشعبة من الأجهزة الأمنية والمخابراتية ليضمن بذلك القضاء الكلي والشامل على أي محاولة لاستنهاض أي شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي المدني والسياسي المستقل، فمجمل هذه الممارسات والجرائم المتعمدة التي مورست بحق الحياة المدنية والسياسية في سوريا من قبل السلطة الحاكمة وهدف هذه السلطة من ذلك، تضعنا في صورة الغرض الحقيقي من تبني مفهوم الدولة المدنية الديمقراطية كنموذج لسوريا التي نريد، وتضع هذا المفهوم في سياقه الحقيقي والواقعي، أي سياق الصراع من أجل تحقيق مصالح كافة الفئات والشرائح الاجتماعية بالضد مما تقتضيه مصالح أي فئة ستسعى مستقبلا أو ستحاول السعي لإعادة إنتاج سلطة استبدادية من أي شكل أو تحت أي مسمى، فصرخة حرية التي أطلقتها

ولازالت حناجر أحرار سوريا على امتداد الوطن، ما هي إلا إدراك عفوي عن حاجة الشعب السوري بكل فئاته وشرائحه الاجتماعية إلى ترجمة معاني هذا المفهوم الشامل والعميق والمقدس في حياة الشعوب إلى واقع ملموس على الأرض، واقع يتجلى بدولة القانون والمواطنة، دولة التنمية والعدالة الاجتماعية، دولة تحمي الحقوق السياسية وتصون حرية الإعلام، دولة تتيح لعمالها وفلاحيها الانتظام بنقابات مستقلة تدافع عن حقوقهم وتطور مكتسباتهم الاقتصادية والاجتماعية، دولة تحمي طلابها وتوفر الأمن الاجتماعي لشبابها، تقدس حقوق الإنسان وتحمي حقوق المرأة، دولة تشاركية مبنية على عقد اجتماعي متين بين مختلف الفئات والإفراد تشرك مواطنيها في إدارتها وتنميتها، في سبيل قطيعة تامة مع منظومة الاستبداد على كافة صعدها الفكرية والهيكلية.

■■

مقتل القذافي، هل من عبرات؟

تشهد الثورات العربية وما حملته لبلادها من تغيير تناقضات كبيرة، ففي الوقت الذي يتهافت فيه التونسيون على صناديق الاقتراع، ويعمل المصريون على استعادة ثورتهم من يد العسكر، كلل الليبيون ثورتهم بقتل القذافي الذي أثار زوبعة من الانتقادات، ما دفع قادة المجلس الانتقالي إلى الإعلان عن إجراء تحقيق في مقتل القذافي وولده المعتصم، لا لإنهما رئيس الدولة السابق وابنه بل لأنهما مواطنان ليبيان اعتقلا على قيد الحياة وقتلا بعد ذلك بطريقة مشابهة لما كان يتم في معتقلات الأنظمة البائدة.

قد يرى البعض أن ما حدث هو الحل الأمثل لتفادي الدخول في حلقة المحاكمات المفرغة كما حدث مع مبارك، وقد يلتمس البعض لمن أقدم على قتلهم العذر في عدم القدرة على ضبط النفس في وجه طاغية قتل الآلاف من أبناء شعبه بدم بارد، ولكن من ضحى بكل ما يملك من أجل إحلال قيم الأخلاق في المجتمع وإعلاء سلطة القانون والعمل بمبادئ حقوق الإنسان، لا يمكن أن يجد مبرراً لما حدث.

■■

الزاوية القانونية

تعرف اتفاقية مناهضة التعذيب والتي انضمت لها سوريا في العام ٢٠٠٤ «التعذيب» بأي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسدياً كان أم عقلياً، يلحق عمداً بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه، هو أو شخص ثالث أو تخويفه أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث – أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أياً كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية. ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة عرضية لها.

وفي الوقت الذي تلزم مثل هذه الاتفاقية الدول الموقعة عليها بتنفيذ مضمونها وتعديل قوانينها لتتماشى مع هذا المضمون، فإن المادة ١٦ من قانون إحداث إدارة أمن الدولة الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ١٤ لعام ١٩٦٩، وكذلك المادة ٧٤ من المرسوم ٥٤٩ لنفس العام تمنعان ملاحقة أي من العاملين في إدارة أمن الدولة أو المنتدبين أو المعارين إليها أو المتعاقدين معها مباشرة أمام القضاء في الجرائم الناشئة عن الوظيفة أو في معرض قيامه بها قبل إحالته على مجلس التأديب في الإدارة و استصدار أمر ملاحقة من قبل المدير، علماً أن المادة الأولى من أصول المحاكمات الجزائية تجبر النيابة العامة على تحريك دعوى الحق العام إذا نصب المتضرر نفسه مدعياً شخصياً، وذلك مهما كانت صفة المدعى عليه.

وُسّع نطاق الحصانة الممنوحة لرجال الأمن لتشمل قوى الأمن الداخلي بناءً على المرسوم التشريعي رقم ٦٤ الصادر عام ٢٠٠٩، ولم يكن هذا التعديل على قوانين معمول بها سابقاً هو الوحيد خلال الفترة الماضية، فقد أصدر رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١١/٩/٦ المرسوم رقم ١١٠ القاضي بتعديل المادتين ٣٣٥ و ٣٣٦ وزيادة الغرامة المالية المترتبة على التجمعات الخاصة من ١٠٠ ليرة سورية إلى ٢٠٠٠٠ ليرة سورية، وزيادة الغرامة المالية المترتبة على التجمعات و المواكب في الطرقات العامة من ١٠٠ ليرة سورية إلى ٥٠٠٠٠ ليرة سورية.

أخبار المعتقلين

يوماً بعد يوم تؤكد المرأة السورية حريتها التي لا يمكن لأحد أن يسلبها إياها، فكل يوم ناشطات ومعتقلات وشهيدات وآخرهن:

يمان القادري: طالبة في كلية الطب البشري، نفت عن المتفوقين سطحيتهم، وصدحت حنجرتها بالحرية، فما كان من الشبيحة إلا أن أكدوا على همجيتهم بإقدامهم على احتجازها في محرس الكلية مع أحد زملائها والاعتداء عليهما بالضرب، ومن ثم اقتياد يمان إلى أقبيتهم الظلامية، وإطلاق سراح زميلها.

الأستاذة أسماء الساسة: أم لطفل لمّا يكمل عامه الأول بعد، وأستاذة في الحقوق، تم اعتقالها على مدخل القصر العدلي بحجة حيازتها لمكبرات صوت، وعلى مرأى من المحامين، لتقتاد إلى جهة غير معلومة.

■■

من قصص الثورة:

لم ينشقوا .... لكنهم أحرار قطرة ماء لا تنسى

لم يكمل الحظ معروفه مع هذا الضابط الذي ما لبث أن نال ترقيته حتى عيّن في واحدة من أكثر المناطق سخونة، وقد ساعدته طبيعة عمله المكتبية على تجنب الوقوع في الاختيار الصعب بين الأوامر والضمير، إلى أن جاء ذلك اليوم الذي جلبت فيه قوى الأمن عددا من المعتقلين إلى أقبية الدائرة التي يخدم فيها، وأعطوا تعليماتهم للمجندين بعدم تقديم شيء لهم حتى الماء، وبعد أن نال العطش ما ناله من هؤلاء الشباب بدأت أصواتهم تتعالى مطالبين بما يبل الحلق، وبعد أخذ وجذب بين إصرار الضابط على تقديم الماء للمعتقلين، وخوف المجندين من عناصر الأمن، هدد الضابط بعقوبة مخالفة الأوامر، فهو المسؤول عن الأوامر الصادرة.

أيام مضت، وعلى مسافة غير بعيدة من مكان عمله نزل الضابط ليشتري الخبز، طبعا لا مكان للرتب العسكرية في مثل هذه المناطق، فالبدلة العسكرية بحد ذاتها تهمة، ومع هذا لم يرغب البائع في أخذ النقود، وعندما أصر الضابط على الدفع، أجاب البائع: المي ما راحت خسارة، سيادتك.

◀ كما رواها الضابط

مثلثات .... هندسة

عند النظام المقاوم : تصريح نائب رئيس لجنة متابعة شؤون الشرق الأوسط المنبثقة عن مجلس الوزراء الروسي، أهم من تصريحات الأسير المحرر وئام عماشة

.....
.....
.....
.....
.....

إذا كنت من درعا فأنت قائد

إذا كنت من إدلب فأنت بطل

أما إذا كنت من حمص فأنت جبل

من يوميات شوفير الثورة

ترك سائق التكسي عمله ليساعد الرجل المرتبك في إبعاد السيارة، التي أنهكتها السنون، إلى زاوية ما بعيداً عن وسط الشارع كي لا تعرقل السير.. وقفت زوجة الرجل تراقب بصمت.. لفتت لوحة نمرة السيارة نظر السائق، فالأحرف والأرقام الخضراء التي تحملها لا تترك مجالاً للشك في أنها تعود إلى ملاك الجيش!! لم يتردد السائق، طبعاً، بالاستجابة لطلب الرجل في أن يوصله، وزوجته، كلٌ إلى وجهته.. انقطع الحديث الذي دار بينهما حين نزل الرجل في المنطقة التي كان يقصدها بعد أن أخذ من السائق وعداً بأن يوصل زوجته إلى مبتغاها..

أكملت المرأة المتزنة، التي أوحت ملامحها أنها في العقد الرابع من العمر، حديث زوجها.. أطلقت تنهيدة فرح وارتياح بدت أقرب ما تكون إلى تنفس الصعداء: "لا يمكن أن تتخيل مدى سعادتنا بهذا اليوم؛ إنه اليوم الأخير الذي يقضيه زوجي كضابط في الجيش.. لقد بلغ حداً من القرف لا يمكن لأحد أن يحتمله.. كان عليه طيلة الوقت أن يسكت ويغض الطرف عن كل ما يراه داخل القطع والثكنات، ناهيك عما كان يسمعه كل يوم من سيل الشتائم الموجهة إلى كل من يتعاطف مع الثورة....

... من نبض الشارع...

يا نار كوني برداً وسلاماً على حمص....

لافتة في عامودا

طرقنا مشوار من آخر الدنيا لنشارك في الاعتصام في كلية الطب من اجل يمان القادري وزملائها لقينا الامن معتصم جوا كلية الطب ، وكتار المعتصمين من الامن لدرجة انو مو مدخلين ولا طالب للكلية مالهن بحاجة حدا يعتصم معهن وباصات الشبيحة كثيرة

رسالة من أحد المعتصمين

لنظام يتهم واشنطن بالتدخل بشؤونه الداخليه ، وأنا أتهم النظام بالتدخل في شأن الشعب السوري .....

من صفحة الكاتبة يم مشهدي على الفيس بوك